لاسباب عدة، ابرزها ان الانجازات السياسية والعسكرية كافة التي حققتها الثورة الفلسطينية، قد وصلت الى ذروتها. فخلال العام ١٩٧٤، تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، في اهم مؤسسة عربية شرعية، هي مؤتمر القمة العربي. وخلاله، ايضاً، دخلت منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها ياسر عرفات، الى العالم من أوسع الابواب، من الامم المتحدة التي تمثل أعلى مؤسسة شرعية دولية.

ثالثاً: على الرغم من ان العام ١٩٧٤ شكل بداية الذروة في التحول الذي شهدته الساحة الفلسطينية نحو الصعود، فانه، ايضاً، قد شكل نقطة تحول لما يمكن تسميته اعادة ترتيب توازنات القوى على الصعيد الاقليمي العربي؛ حيث لم يمض وقت طويل على انتهاء شهر العسل بالنسبة الى التضامن العربي الذي بلغ ذروته في العام ١٩٧٣، الا وبدأت الخلافات المصرية ـ السورية في اعقاب توقيع مصر على اتفاقيتي فصل القوات، الأولى والثانية، في العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، على التوالي. وفي لبنان، انفجرت الحرب الاهلية، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك ـ كما لاحظ بعض الباحثين العرب ـ ان الدور القيادي المصري قد أخذ يهتز ويتراجع في الوقت الذي لم يكن هناك بديل قادر على ان يلعب هذا الدور[٣٥]. وهكذا بدأ النظام العربي يدخل مرحلة جديدة تتسم بعدم التناسق في المكانة: فالدولة المؤهلة موضوعياً، وتاريخياً، للعب دور القيادة، لا تستطيع، او لا ترغب في القيام به؛ بينما قد تقوم بذلك دول اخرى، ربما لا تتوفر لها كل مقومات القوة التي تمكنها من تحمل الاعباء[٣٦].

وبالفعل، حاول بعض الدول العربية القيام بملء الفراغ الناشىء؛ فكان ان طرح الدور السعودي القيادي، حتى اصبح شائعاً، منذ اواسط السبعينات، اطلاق تسمية «الحقبة السعودية»؛ كما حاولت كل من العراق وليبيا لعب ادوار مشابهة، وان كان ذلك من منطلقات ايديولوجية مختلفة. وربما كان من المفيد ملاحظة ان كل القوى التي حاولت لعب دور اقليمي بديل من الدور المصري، بغض النظر عن التبريرات الايديولوجية التي اسبغت عليه، كانت دولاً نفطية (السعودية ـ العراق ـ ليبيا) من تلك التي استفادت من تضخم اسعار واردات النفط بعد العام ١٩٧٣، في حين كانت كل من مصر وسوريا في حالة شبه انكفاء عن لعب أي دور قيادي.

في هذه الاجواء التي تميزت بسرعة التبدلات والتحولات الطارئة على المنطقة ككل، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، تم تكييف الفكر السياسي الفلسطيني بشكله الذي يمكن ان نقول انها لا تزال تحمل بصماته حتى الآن، وبحيث يمكن لمسها بوضوح على معظم عناصر الخطاب السياسي الفلسطيني بكافة تلاوينه. وفي ذلك العام الذي تمت فيه اول صياغة مقبولة بالاجماع، عربياً وفلسطينياً، لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بدأت مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني على الجبهة العربية للذود عن المكتسبات الفلسطينية، وعن مكانة م.ت.ف. في مجرى رياح التبدلات والتقلبات التي بدأت تعصف بالمنطقة. اذ ذاك، وفي غياب الزعامة التقليدية، والتاريخية، للدور المصري، والانكفاء الاقليمي العربي، بدأت مؤشرات ما أصبح يعرف بالدفاع عن القرار الوطني المستقل في مواجهة المحاولات العربية للهيمنة على القرار الفلسطيني، باعتباره مدخلاً لأي دور اقليمي.

ولم يكن الصراع الذي عبر عنه السجال الفلسطيني حول «البرنامج المرحلي» الذي بدأ اقراره في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، بين اتجاه «الواقعية الثورية» واتجاه «الرفض» داخل الساحة الفلسطينية، مجرداً من سلسلة التحولات التي بدأت تشق مسارها على صعيد الممارسة والتفكير السياسي في العالم العربي. ولكن اذا كانت الثورة الفلسطينية، وعلى الاخص الجبهة الاكثر واقعية داخل صفوف المقاومة، اختارت تلك اللحظة التاريخية لكي توائم